الهند شريك اقتصادي في أفريقيا

أسماء الحسيني
مدير تحرير صحيفة الأهرام

الملخص:

شهدت علاقات الهند مع الدول الأفريقية تناميا ملحوظا خلال العقدين الماضيين، مما جعل الهند شريكا اقتصاديا هاما ينافس بقوة العديد من القوى الدولية التي تتكالب على القارة السمراء، حيث سعت الهند لتعزيز مكانتها في أفريقيا بعلاقات اقتصادية وتنموية مضطردة.

حيث تجد الهند خلال تواجدها الاقتصادي في القارة الأفريقية منافسة شرسة من قوى دولية عديدة في مقدمتها الصين، فالقارة السمراء أصبحت بشكل متزايد ساحة لصراع دولي محتدم بين القوى الكبرى، ولهذا أسهمت العلاقات الاقتصادية المتنامية بين الهند والدول الأفريقية في بث قوة جديدة في العلاقة بين الجانبين، وإلى تأسيس استراتيجية هندية للتعامل مع أفريقيا.

ومن ثم فان المعطيات الراهنة تؤكد أن العلاقات الهندية الأفريقية تحمل مستقبلا واعدا، وأنها ستشهد زخما كبيرا على ضوء العلاقات التي تتطور حاليا بشكل متعدد الأوجه.

Abstract:

India's relations with African countries have witnessed a remarkable growth during the past two decades, which made India an important economic partner that competes strongly with many international powers that are scrambling on the brown continent. Africa is fierce competition from many international powers, led by

China. The brown continent has increasingly become an arena for a raging international conflict between the major powers. This is why the growing economic relations between India and African countries have contributed to spreading new strength in the relationship between the two sides, and to establishing an Indian strategy to deal with Africa.

Therefore, the current data confirm that the Indo-African relations hold a promising future, and that they will witness great momentum in light of the relations that are currently developing in a multi-faceted manner.

مقدمة :

تعتبر العلاقات الهندية الأفريقية هي علاقات تاريخية قديمة، توطدت في العقود السبعة الماضية خلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها، إلا أن قطار هذه العلاقات انطلق في السنوات الأخيرة بفعل استراتيجية هندية طموحة، استهدفت تطوير الشراكات التجارية والاستثمارات مع دول القارة مستندة إلى العديد من المشتركات التي تجمع الهند ودول القارة الأفريقية، مما جعل الهند رابع أكبر شريك تجاري لأفريقيا، وهو ما وصف بأنه إعادة إحياء وتجديد لهذه العلاقات التاريخية القديمة.

أولا: العوامل والدوافع المعززة للعلاقات الهندية الأفريقية:

١. الروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية والجغرافية:

تشترك الهند مع دول القارة الأفريقية في علاقات تاريخية تعود إلى العصور القديمة، عززها القرب الجغرافي، الذي سهل النشاط التجاري عبر المحيط الهندي، ويرجع المؤرخون العلاقات الهندية الأفريقية إلى العصر البرونزي، ويدللون على ذلك بالعديد من الشواهد والروايات على رحلات متبادلة وعمليات تجارية وتأثيرات ثقافية وهجرات سكانية بين الهند والقارة الأفريقية منذ فجر التاريخ، ثم تطورت في العصور الوسطى وفي العصر الحديث خلال حقبة الاستعمار.

وقد دعمت الهند نضال الشعوب الأفريقية وكفاحها ضد الاستعمار والعنصرية، وكان للهند مواقف شجاعة في مساندة تحرر شعوب القارة الإفريقية، وظلت سندا كبيرا للكثير من الحركات السياسية المناهضة للاستعمار الغربي، وأثارت الهند قضية التمييز العنصري في جنوب إفريقيا بأروقة الأمم المتحدة عام ١٩٤٦، وكانت من أوائل الموقعين على المعاهدة التي أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٦٢، لإنهاء كل أوجه التمييز العنصري، كما ساهمت في الكثير من الصناديق المالية لمساندة التحرر الإفريقي، ثم شاركت بقوة في تأسيس حركة عدم الانحياز خلال مرحلة الحرب الباردة مع عدد من الدول الأفريقية .

٢. العامل الثقافي :

تتمتع الهند في علاقتها بالأفارقة بميزة إضافية تتمثل في التقارب والتأثير الثقافي والتراث الإنساني المشترك، كما أن اللغة الإنجليزية هي الأكثر انتشاراً في جميع أنحاء إفريقيا والهند أيضاً، وهو ما يسهل للهنود العاملين في كثير من الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية التعامل مع المجتمعات المحلية.

٣. تأثير العنصر البشري والهجرات الهندية والأفريقية:

لعب العنصر البشري دورا رئيسيا في النجاح الهندي بالقارة الإفريقية، حيث اعتمدت الهند على العنصر البشري في هذا المضمار، وتقدر بعض الإحصائيات الجالية الهندية في إفريقيا بنحو ثلاثة ملايين نسمة، يتركزون في جنوب أفريقيا وأوغندا وكينيا ومدغشقر وجزر القمر وجزيرة موريشيوس وغيرها، وهو ما يمثل نحو ١٠% من مجموع الجالية الهندية بالخارج؛ فعدد الهنود في دولة مثل جنوب إفريقيا يصل إلى ما يزيد ١,٥ مليون نسمة.

وذهب بعض الباحثين إلى أن الشتات الهندي في أفريقيا من الأصول الاستراتيجية الحاسمة لسد الفجوة بين المنطقتين الجغرافيتين، وخصوصا أن الهجرات الهندية إلى أفريقيا اندمجت في الثقافات الأفريقية، وخاصة في المنطقة الأنجلوفونية، بحيث

أصبحوا جزءا من نسيجها، وبرز من بينهم مفكرون وعلماء وشخصيات بارزة أمثال محمود ممداني، وعيسى شيفجي وياش تاندون، يضاف إلى ذلك الهجرات الأفريقية إلى الهند.

٤. الاحترام والتقدير الأفريقي للنموذج الهندي:

ينظر كثير من الأفارقة بقدر من الاحترام والتقدير إلى الهند لأسباب عديدة بعضها يتعلق بأسباب تاريخية، بعضها يتعلق بالميراث الحضاري للهند، وبدعمها لحركات التحرر الوطني في أفريقيا بمجرد استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٤٧، وبعضها يتعلق بانتماء الجانبين لدول الجنوب وعدم الانحياز.

كما يحترم الأفارقة نجاحات النموذج السياسي والاقتصادي في الهند، خصوصا ما يتعلق بتجربتها الديمقراطية الرائدة في بلد يعج بالتنوع والتعدد الإثني والقبلي والديني والثقافي، وهو ما تحتاجه غالبية الدول الأفريقية في التعامل مع التنوع والتعدد الواسع فيها، وهو ما يعني أن قطاعات واسعة من الأفارقة ترى أن العلاقات مع الهند ستصل إلى ما هو أبعد من الروابط الاقتصادية، إذ توجد الكثير من الدروس التي يمكن أن تستفيدها أفريقيا من الهند، وخصوصا تجربتها الديموقراطية التي تلت خروج المستعمر البريطاني، كما يمكن للهند أن تقدم للأفارقة خبرات مهمة في التوسع الزراعي، وإدارة المياه النظيفة، ومواجهة الخطر المتعاظم الناتج عن التغير المناخي، وكذلك خبرات تقدمها الاقتصادي وخصوصا في مجال "البرمجة الإلكترونية"، وتعد الهند نموذجا تنمويا ملهما للعديد من الأفارقة نظرا لتشابه الظروف الاجتماعية والثقافية والسكانية.

٥. الدوافع المعززة للعلاقات الهندية الأفريقية:

تعددت الدوافع المعززة لنمو العلاقات الهندية الأفريقية في العقدين الماضيين، ولكن يبقى الدافع الاقتصادي هو الأهم على الإطلاق لكلا الجانبين في سياق هذا العلاقات المتنامية، فالهند القوة الاقتصادية الصاعدة ترغب في فتح أسواق جديدة وزيادة

عمليات التبادل التجاري للكثير من السلع التي تنتجها وللتكنولوجيا المتقدمة بها بالدول الأفريقية البالغ عددها ٥٥ دولة، والتي يقارب عدد سكانها المليار وثلاثمئة مليون نسمة، وذلك بعد أن حققت نموا اقتصاديا سريعا، فالاقتصاد الهندي من بين أسرع الاقتصادات نموا في العالم، منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، بفضل تنامي صناعته، وعلى وجه التحديد مجال تكنولوجيا المعلومات، إذ تزايدت القدرات التنافسية للهند في هذا المجال على المستوى الدولي، كما ستشكل الدول الأفريقية كذلك دعما سياسيا للهند الطامحة في الحصول على مقعد دائم بمجلس الامن الدولي.

ويضاف إلى ذلك العامل الأمني، حيث تعتبر الهند البلدان الإفريقية، خصوصاً تلك التي لديها سواحل على المحيط الهندي، جزءاً مهماً من استراتيجيتها في المحيطين الهندي والهادئ.

ومن الدوافع المهمة في علاقات الهند بأفريقيا هو حرصها على تأمين وتنويع إمدادتها من النفط والغاز وباقي المواد الخام من الحديد والألماس وغيرها من المعادن، حيث تعاني الهند نقصا في الموارد النفطية، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الهند هي ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة والصين، وتعمل الهند عبر علاقاتها الأفريقية على ألا تكون إمدادتها من الطاقة في خطر.

أما الدول الأفريقية فهي ترغب بعلاقاتها المتنامية مع الهند في الاستفادة من خبرات الهند المتقدمة في التكنولوجيا والتنمية الزراعية والصناعات العسكرية والبحث العلمي، وتنظر كثير من الدول الأفريقية للهند أنها قوة لا تسعى للسيطرة السياسية مثل بعض القوى الدولية الأخرى، كما أنها داعمة للقضايا الأفريقية في المحافل الدولية، وتقدم تسهيلات عديدة للدول الأفريقية عبر استثماراتها.

ثانيا: التحديات التي تواجه الهند في أفريقيا:

تجد الهند خلال تغلغها الاقتصادي في القارة الأفريقية منافسة شرسة من قوى دولية عديدة في مقدمتها الصين، فالقارة السمراء أصبحت بشكل متزايد ساحة لصراع

دولي محتدم بين القوى الكبرى، نظرا لموقعها الاستراتيجي ومخزونها من الموارد الطبيعية، واستهدافها كسوق استهلاكية كبيرة، لكن يمكن القول أن الهند تعمد إلى إبراز نفسها كنموذج مختلف عن جميع القوى المنافسة لها داخل القارة، سواء كانت قوى استعمارية سابقة أو قوى صاعدة، وقد شهدت السياسة الهندية تجاه هذه القارة تحولا نوعيا في العقود الأخيرة، مكن الهند من منافسة القوى الكبرى المتصارعة في القارة.

وركزت الهند على كفاءاتها الأساسية في تنمية الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، والتعليم والرعاية الصحية، وحاولت الهند لعب دور مهم من خلال مشروعاتها في الدول الأفريقية في تسهيل مشاركة المجتمع والتنمية، واعتمدت الشركات الهندية بشكل أكبر في شركاتها بالقارة على أبناء الدول الأفريقية، وتحاول الهند أن تقول عبر ذلك أنها ألا تتعامل مع أفريقيا كمصدر للموارد الطبيعية كباقي القوى الدولية، بل إنها تستثمر في الثروة البشرية للقارة.

ويرى مراقبون أن الهند تسعى للعب دور مواز أو مماثل للصين في أفريقيا، إلا أنها لا يمكنها منافسة الصين من حيث حجم تجارتها في أفريقيا، وحجم مشاركتها في مشاريع البنية التحتية بالقارة، لكن المؤكد أن الهند تسعى إلى تطوير قدراتها وشراكاتها في الدول الأفريقية معتمدة على نسبة نمو مرتفعة لاقتصادها بلغت ٧%، إضافة إلى قوتها الناعمة وروابطها التاريخية المميزة مع الشعوب الأفريقية.

ثالثا: استراتيجية هندية جديدة تجاه أفريقيا:

أدت موجة التحرير والخصخصة في الهند خلال التسعينات إلى تحول حاسم في انخراطها في إفريقيا تجاريا، وأسهمت العلاقات الاقتصادية المتنامية بين الهند والدول الأفريقية في بث قوة جديدة في العلاقة بين الجانبين، وإلى تأسيس استراتيجية هندية للتعامل مع أفريقيا. ومن أهم ملامحها :

١. الإنفاق على برامج التنمية البشرية في الدول الأفريقية:

خاصة في المجال التعليمي والأكاديمي، وقد تم دعم ميزانية المساعدات التي تقدمها وزارة الخارجية الهندية للدول الأفريقية لتنفيذ المشروعات التي تركز على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، وقد تم اعتماد أكثر من خمسمائة مليون دولار للسنوات الخمس القادمة.

وقد قامت الهند بإنفاق ما يزيد على مليار دولار على برامج التعاون مع أفريقيا، وهي مستمرة في تقديم خدمات التدريب بصورة سنوية لما يقرب من ألف مسئول في مختلف برامج بناء القدرات، بالإضافة إلى التحاق ما يزيد على ١٥٠٠٠ طالب أفريقي سنويا بالكليات و الجامعات الهندية، بمنح حكومية لعدد كبير منهم.

٢. تقديم المساعدات في مجال البنية التحتية :

وخصوصا في مجالات النقل والطرق والمواصلات، على اعتبار أنها الأساس لأي عمليات تبادل تجاري ناجح، وتمد الهند مشروع "تيباد" (الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا) الذي تمده الحكومة الهندية بالتعاون مع بعض المؤسسات الهندية بما يقارب ٢٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى ٥٠٠ مليون دولار للمنهج التنكولوجي- الاقتصادي للحركة الأفريقية، وهي مبادرة تضم الهند و٩ دول أخرى من غرب ووسط أفريقيا، الأمر الذي يجعل حدود الائتمان تصل إلى حوالي مليار دولار، وتستغل هذه الأموال في بناء شراكة حقيقية وبناءة وكبيرة في قطاعات مثل السكك الحديد والإنشاء وتوصيل الكهرباء للقرى والري وتصنيع الأغذية والميكنة الزراعية وغزل القطن.

٣. دور القطاع الخاص الهندي :

حيث قامت الهند بتعزيز دور القطاع الخاص في عملية الشراكة في الدول الأفريقية، بالإضافة للاستفادة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي آليات ساعدت على تقوية الوجود الهندي في القارة الأفريقية.

٤. أقصى استفادة ممكنة بأقل تكلفة:

بدا أن الهند تعمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة بأقل تكلفة، عبر دراسات متأنية ودقيقة لاحتياجات السوق الأفريقية والمناطق الخالية التي يمكن النفاذ إليها دون حدوث مواجهة مع المنافسين الدوليين أو الإقليميين، مع محاولة التغلغل المتدرج حتى لا تثير حفيظة الأفارقة، مع تأكيدها الدائم أن علاقتها مع أفريقيا قائمة على أساس الشراكة المتوازنة، مما ساهم في بناء الثقة وزيادة آفاق التعاون بين الجانبين.

٥. تخفيف قيود الاستيراد من الدول الأفريقية:

عمدت الهند إلى تخفيف القيود التي تفرضها على الاستيراد من الدول الأكثر فقرا بما في ذلك الدول الأفريقية ، وقدمت معاملة تفضيلية للواردات القادمة إليها من الدول الخمسين الأقل نموا في العالم، والتي من بينها ٣٤ دولة من أفريقيا.

٦. التعاون العسكري والأمني:

حيث تشارك الهند في قوات حفظ السلام في العديد من الدول الأفريقية، ضمن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وعلى صعيد التعاون العسكري تملك الهند خبرات في تصنيع وتجميع الأسلحة، تفتح المجال أمام تكثيف تعاونها مع الدول الأفريقية في المجالات الأمنية والاستراتيجية ومكافحة الإرهاب والتطرف وحفظ وبناء السلام.

رابعا: حراك هندي وشراكات قوية في القارة السمراء:

شهدت السنوات الأخيرة حراكا هنديا مكثفا تجاه الدول الأفريقية، كما شهدت عقد شراكات وإنشاء آليات وتحقيق مشروعات ناجحة، ولعل أبرزها هو إنشاء قمة منتدى الهند وإفريقيا، التي ساعدت في إضفاء الطابع المؤسسي والرسمي على علاقات الهند مع شركائها الأفارقة، وحتى الآن عقدت ثلاث قمم (في ٢٠٠٨ و٢٠١١ و٢٠١٥)، والتي وفرت للهند والبلدان الإفريقية منصة للتعاون بشكل بناء.

وعلى مدى العقدين الماضيين، كانت البلدان الإفريقية محور تركيز الكثير من مساعدات نيودلهي التنموية، من خلال خطط ائتمان ميسرة، ومنح، ومبادرات بناء القدرات، عبر خطط الائتمان الهندية الشفافة وغير المشروطة.

ومنذ عام ٢٠٠٢ حتى فبراير من هذا العام، قدمت الهند امتيازات تراكمية قدرها ١١ مليار دولار للقارة، وترافق ذلك مع منح مساعدات بمئات الملايين، ومنح دراسية للطلاب الأفارقة، كما نمت الشراكة التجارية والاستثمارية في السنوات الأخيرة، ونمت التجارة الهندية الإفريقية من ٥١,٧ مليار دولار في ٢٠١١ إلى ٦٦,٧ مليار دولار في ٢٠٢٠. وخلال الفترة نفسها، زادت صادرات إفريقيا إلى الهند بنحو خمسة مليارات دولار.

كما ساعدت الهند أيضاً إفريقيا في معركتها ضد جائحة "كورونا"، ومنحت نيودلهي ٢٥ دولة إفريقية ١٥٠ طناً من المساعدات الطبية، وفي إطار مبادرة لتزويد اللقاحات، وفرت الهند ٢٤,٧ مليون جرعة من اللقاحات المصنوعة محلياً كمنح وإمدادات تجارية إلى ٤٢ دولة في إفريقيا.

وشكلت جولة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في رواندا وأوغندا وجنوب أفريقيا في يوليو عام ٢٠١٨ دفعة قوية للعلاقات الهندية الأفريقية، وأكدت على الأهمية المتزايدة لأفريقيا بالنسبة للهند، وعملت على تعزيز وتنشيط العلاقات بين الجانبين، وكان مودي قد استبق تلك الجولة بزيارة سيشيل وموريشيوس في عام ٢٠١٥، ثم زار موزمبيق وجنوب أفريقيا وتنزانيا وكينيا عام ٢٠١٦، ثم قام بإطلاق ممر النمو الآسيوي الصيني عام ٢٠١٧، وهي مبادرة لتعزيز التواصل والشراكة بين آسيا وأفريقيا بالتعاون مع اليابان.

حيث أنشأت الهند أكثر من ٨٠ مؤسسة جديدة فى أفريقيا فى مجالات متنوعة، مثل الزراعة والتدريس، والتنمية الريفية، وتجهيز الأغذية والتربة ومختبرات المياه، وعلوم الأرض، وتكنولوجيا المعلومات، والتدريب المهنى، ومراكز اللغات الإنجليزية، ومعاهد تنمية المشاريع، وذلك فى إطار دعمها لبناء القدرات فى أفريقيا.

أعلنت منظمة أبحاث الفضاء الهندية عام ٢٠٠٤ وضع خطة طموحة تهدف إلى ربط جميع الدول الأفريقية البالغ عددها ٥٣ دولة من خلال شبكة ربط باستخدام تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية والألياف الضوئية والتكنولوجيا اللاسلكية.

خامسا: مستقبل العلاقات الهندية الأفريقية:

كل المعطيات الراهنة تؤكد أن العلاقات الهندية الأفريقية تحمل مستقبلا واعدا، وأنها ستشهد زخما كبيرا على ضوء العلاقات التي تتطور حاليا بشكل متعدد الأوجه، وأيضا على ضوء الإمكانات الواعدة للمنطقتين، والأهمية المتنامية للطرفين، وكذلك التطورات المتصاعدة التي تشهدها الساحة الدولية، فالهند تعد من القوى العالمية الناشئة التي يتزايد تأثيرها في الساحة العالمية، بينما تعد القارة الأفريقية ذات أهمية جيواستراتيجية واقتصادية كبيرة وساحة صراع بين القوى الدولية.

ولعل أكبر التحديات التي تواجهها الهند حاليا وفي المستقبل داخل القارة الأفريقية، هو التنافس الكبير من قبل قوى دولية ولا سيما الصين، التي يعتبرها الخبراء التحدي الأكبر للهند إقليميا وعالميا في السنوات المقبلة.